



عمادة البحث العلمي
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
<http://journals.sustech.edu/>



تقييم إعادة التأمين في شركات التأمين السودانية "بالتطبيق على فرع التأمين البحري بضائع للفترة من
2013 – 2004"

محمد عبد العزيز الصافي عبيد و أحمد على أحمد

الخرطوم - هيئة الرقابة علي التأمين

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في زيادة أقساط إعادة التأمين البحري في شركات التأمين السودانية، وهدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى القدرة الفنية للكوادر العاملة في شركات التأمين. ودراسة اتفاقيات إعادة التأمين بشركات التأمين المباشرة وأثرها على حجم النسب المعادة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت الدراسة على الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة إضافة إلى منهج التحليل الاحصائي والذي يمكن من تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة. وقد خلصت الدراسة الى أن ضعف الخبرات الفنية في شركات التأمين السودانية أدت لزيادة أقساط إعادة التأمين البحري. وأكدت الدراسة أن عدم اختيار وتصميم الاتفاقيات غير المناسبة لفرع التأمين البحري ساهم في زيادة أقساط الإعادة. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بزيادة الدورات التدريبية للعاملين في الاقسام الفنية وخاصة أقسام الإعادة. وضرورة مراجعة اتفاقيات إعادة التأمين البحري والتقليل من اتفاقيات المشاركة والفائض والتركيز على اتفاقيات تجاوز الخسارة.

ABSTRACT:

The problem of this study stemmed from the increment of marine reinsurance premium in the Sudanese insurance companies, whereas the study aimed to identify the extent of the technical capacity of the staff working at the insurance companies; as well as exploring reinsurance agreements in insurance companies and their direct impact on the size of the reinsured premiums. The study adopted the descriptive analytical method, as the study relied on questionnaire to collect data from the study sample; in addition to the statistical analysis method to analyze the study data and test its hypotheses. The study concluded that the lack of technical capacity of staff working at Sudanese insurance companies increase marine reinsurance premiums. Moreover, the study confirmed that the choice and design of inappropriate marine reinsurance treaties resulted in more reinsurance premiums. The study calls for increasing training courses for the staff working at technical departments; especially at reinsurance sections, and to revise marine reinsurance treaties, so as to apply excess of loss treaties instead of surplus ones.

الكلمات المفتاحية: الخطر - أقساط - الطريقة النسبية - اتفاقية

المقدمة:

تشتمل المقدمة على الآتي:

أولاً: الإطار المنهجي:

تؤدي صناعة إعادة التأمين دوراً هاماً وحيوياً في صناعة التأمين حيث تمنح شركات التأمين المباشرة الحماية من الخسائر الناتجة عن الأخطار والتي ترجع إلى كثرة المطالبات أو ضخامة الخسائر الناتجة عن حادث أو كلا السببين. وتساعد عمليات إعادة التأمين على زيادة الطاقة الاكتتابية لشركات التأمين بما يساعد على تلبية متطلبات المجتمع من توفير حماية تأمينية للأنشطة المختلفة حيث تقدم القدرة التي يحتاجها المؤمن المباشر لتغطية الأخطار التي لم تكن في أستطاعته تغطيتها لولا وجود إعادة التأمين وينظر إلى إعادة التأمين على أنها وسيلة لتخفيض الخطر في محفظة المؤمن وتحسين مستوى الملاءة المالية.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في زيادة أفساط الإعادة بشركات التأمين السودانية من العمليات المباشرة للتأمين البحري، في الفترة الاخيرة من 2004م - 2013م ، أي ان شركات التأمين المحلية تفقد جزء كبير من حجم أفساط التأمين المباشر ولهذا اثر سالب على اداء شركات التأمين السودانية ، ويمكن إرجاعه إلى ضعف الخبرات الفنية في شركات التأمين المباشرة أو عدم اختيارها لاتفاقيات إعادة التأمين البحري المناسبة. ومما سبق تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1/ هل الكوادر الفنية العاملة بشركات التأمين المباشر لديها الخبرة الكافية للتعامل مع المخاطر البحرية؟

3/ هل اختيار اتفاقية إعادة التأمين البحري له أثر سالب في زيادة حجم أفساط الإعادة؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من جانبين رئيسيين هما:

1/ **الأهمية العلمية:** تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها دراسة علمية منظمة تناقش تقييم إعادة التأمين في شركات التأمين السودانية، وقد اتضح ذلك بعد المسح الذي قام به الباحث للبحوث والدوريات المتخصصة في هذا المجال، وعليه فإن هذه الدراسة تحاول أن تسد جزء من هذه الفجوة العلمية في هذا المجال.

2/ **الأهمية التطبيقية:** تأتي أهمية الدراسة على المستوى التطبيقي من خصوصية إعادة التأمين في شركات التأمين، كوسيلة لحماية شركات التأمين المباشرة من المخاطر الكبيرة، ومساعدتها في توسيع طاقتها الاستيعابية وتحسين مستوى ملاءتها.

أهداف الدراسة:

1/ الوقوف على مدى القدرة الفنية للكوادر العاملة في شركات التأمين السودانية.

2/ حث شركات التأمين المباشرة لأختيار اتفاقية إعادة التأمين البحري المناسبة.

فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

1/ ضعف الخبرات الفنية في شركات التأمين أدى لزيادة أفساط إعادة التأمين البحري.

2/ اختيار اتفاقية إعادة التأمين المناسبة يقلل من حجم أقساط إعادة التأمين البحري وبالتالي يؤثر إيجاباً على أداء شركات التأمين.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، كما تعتمد الدراسة على الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة إضافة إلى منهج التحليل الاحصائي والذي يمكن من تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة.

وسائل جمع البيانات:

أ/ المصادر الأولية: وتشمل البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الاستبيان والمقابلات الشخصية.

ب/ المصادر الثانوية : تتمثل في المصادر والمراجع بالإضافة إلى تقارير هيئة الرقابة على التأمين، الدوريات والأوراق والمجلات العلمية المقدمة والإنترنت.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: العام 2013م.

الحدود المكانية: تغطي هذه الدراسة شركات التأمين العاملة في ولاية الخرطوم.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة: (مجتبى هاشم رمضان، 2010م).

حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن وجود شركات إعادة التأمين الوطنية يساهم في الحد من تسرب عمليات إعادة التأمين إلى الخارج، ولكن دور شركات إعادة التأمين مرتبط أيضاً بالطاقة الاستيعابية لهذه الشركات والتي بموجبها يتم تحديد مقدار النسب المعاد تأمينها إلى الخارج ، الامر الذي يستدعي العمل على إيجاد خطط مستقبلية لزيادة الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين المحلية لتتناسب مع النمو الملموس في الاقتصاد الوطني. وعلى ضوء ماسبق تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي ما هو اثر إعادة التأمين على الاقتصاد القومي؟

وللوقوف على ذلك وضع الباحث عدة فرضيات تتمثل في تدني الوعي التأميني لدى الفئات المستهدفة بعملية التأمين سبب في ضعف القوة الاستيعابية لسوق التأمين السوداني. حدود احتفاظ شركات التأمين من العمليات المكتتبه بسيط مقارنة مع الامكانيات المادية والفنية لهذه الشركات، تقليص عدد شركات التأمين العاملة في السوق يزيد عن حجم استيعاب سوق التأمين السوداني من العمليات المكتتبه.

هدفت الدراسة للتعرف على القوة الاستيعابية لسوق التأمين السوداني، ومدى تناسب عدد شركات التأمين العاملة في سوق التأمين السوداني مع الحاجة للتأمين. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها: أن حجم الاحتفاظ في معظم شركات التأمين السودانية ضعيف جداً ولا يتناسب مع الامكانيات المادية لهذه الشركات. عدد شركات التأمين في سوق التأمين السوداني لا يتناسب مع حاجة السوق من الخدمة التأمينية ، بالنسبة للتوصيات فقد أوصت الدراسة بوضع ضوابط ومعايير تلزم شركات التأمين بزيادة حجم الاحتفاظ لديها، وضرورة التخلص من مشكلة زيادة عدد شركات التأمين عن الحاجة المطلوبة من الخدمة التأمينية عن طريق اللجوء إلى دمج الشركات ذات المساهمة الضعيفة.

دراسة: (الطيب ابراهيم سبيل، 2005)

وقد تمثلت مشكلة الدراسة في وجود صعوبات تواجه شركات التأمين سواء في التكوين الرأسمالي أو النشاط الاستثنائي أو ضعف وقلة الكوادر المختصة التي تتوافر لها أو عدم توازن محافظها وعدم كفاءة برامج إعادة التأمين لها.

وتأسياً على ماسبق فإن مشكلة الإختيار الصحيح والتطبيق السليم لبنود اتفاقيات تجاوز الخسارة تتلخص في تجاوز الصعوبات والمشاكل الآتية:

1/ اختيار السعة المناسبة للتغطيات التي تحتاجها الشركة خاصة اذا كان حجم المسؤولية غير محدود كما في قانون حركة المرور لعام 1983م بالنسبة لشركات التأمين بينما سعة الاتفاقيات محدودة كما في تغطيات حوادث السيارات عند معظم شركات التأمين.

2/ صعوبة التمييز الدقيق بين الشروط المختلفة لهذه الاتفاقيات أو القبول بشروط بها شئ من الغموض مما يؤدي إلى تطبيق غير سليم أو دقيق لنصوص الاتفاقيات.

3/ عدم اتباع سياسات واضحة بخصوص الاكتتاب وتسييد المطالبات.

4/ قصور في الاتصال بالشركات ذات الاثر في الأسواق العالمية والاقليمية لإكتساب الخبرات الفنية والإدارية.

5/ ضعف المركز المالي لبعض شركات التأمين ساهم في اضعاف صناعة التأمين في السودان.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات تمثلت في أن ضعف المركز المالي لبعض شركات التأمين قد ساهم في اضعاف صناعة التأمين في السودان. سعي شركات التأمين لتحقيق الارباح يقلل من اهتمامها ببعض النقاط المؤثرة والبالغة الأهمية. المنافسة الضارة ادت إلى تعرض السوق إلى الخل والاضطرابات والرغبة في إعادة الاخطار خارجياً بدلاً من تغطيتها داخلياً حفاظاً على اسرار هذه الاعمال والتي تتعارض مع ما تقتضيه الحال في السوق. وقد تبنت الدراسة عدد من التوصيات تمثلت في: تطوير دور هيئة الرقابة على التأمين أذ تهدف الهيئة إلى حماية حملة الوثائق بصفة خاصة وحماية الاقتصاد بصفة عامة، بما أن اكبر معوقات صناعة التأمين في السودان هو ضعف الوعي التأميني لدي الافراد فإن على شركات التأمين وهيئات الرقابة على التأمين تحسين صورة قطاع التأمين لدى أفراد الشعب السوداني لا سيما رجال الأعمال.

دراسة: (محمد محمد عطا، 2004):

وتتمثل مشكلة الدراسة في أنه عند فحص نتائج الاعمال الفنية للتأمين وإعادة التأمين بشركات التأمين المباشر المصرية بقطاعها العام والخاص معاً في الاعوام الأخيرة والمنتوية في عام 2003/2002م نلاحظ ارتفاع معدلات الخسائر في صافي العمليات الانتاجية عن الاكتتاب المباشر لتأمينات الممتلكات بصفة عامة وللتأمين ضد خطر الحريق بصفة خاصة، فبينما بلغ معدل الخسائر لفرع الحريق في السوق المصرية عام 2003/2002م والذي يخص صافي الاكتتاب المباشر نسبة 37.9% نجد أن معدل الخسائر لفرع الحريق في هذا السوق لنفس العام ولصافي العمليات أي بعد معالجة عمليات إعادة التأمين قد بلغ 42% أي بزيادة صافية قدرها 12% مما يوضح جلياً أن عمليات إعادة التأمين بنوعها المحلي والخارجي سواء الوارد أو الصادر تؤثر تأثيراً كبيراً في معدلات الخسائر لصافي العمليات التأمينية في فرع الحريق.

يتحدد فرض هذه الدراسة في ملائمة النماذج الكمية المقترحة في هذه الدراسة لمعدلات الخسائر ومعدلات العمولات وتكاليف الانتاج لعمليات إعادة التأمين الخارجي الصادر والوارد التي تمارسها شركات التأمين المباشر سواء شركات القطاع العام أو القطاع الخاص فيما يتعلق بالتأمين ضد أخطار الحريق. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تبين من الدراسة عدم ملائمة النماذج الكمية لبيانات معدلات الخسائر لعمليات إعادة التأمين الصادر للخارج. تبين من تحليل السلاسل الزمنية لمعدلات الخسارة لعمليات إعادة التأمين الوارد من الخارج لفرع الحريق عن أن سياسات إعادة التأمين في هذا الشأن صالح السوق المصري للتأمين. وضح أن الاتجاه العام في المستقبل للعمولات المحصلة من الخارج ليست في صالح السوق ويؤثر بالسلب مستقبلاً على معدل الربحية للإصدارات لفرع الحريق.

وأوصت الدراسة: بحتمية إعداد برنامج محدد جيد لإعادة التأمين بالشركات المصرية للتأمين ولسوق التأمين ككل يشمل كافة فروع التأمينات العامة وبخاصة فرع التأمين ضد الحريق. العمل على التوازن بين الاحتفاظ من ناحية والاسناد من ناحية أخرى بحيث يتم الاسناد محلياً أو خارجياً بحسب الأحوال ومصالح الشركات المباشرة وطاقتها الاكتتابية وقدرات السوق الاستيعابية على المستوى المحلي والعالمى مع تفعيل الاسناد المحلي.

دراسة: (حسن سعيد حامد زكي، 1974م):

ويتلخص الدافع إلى البحث في النقاط الأساسية الآتية:

1/ أهمية إعادة التأمين سواء الإلزامي أو غير الإلزامي، المحلي أو الخارجي في استمرار شركات التأمين المباشرة في مزاولة نشاطها بنجاح.

2/ دراسة كيفية تحديد حصص إعادة التأمين الإلزامية والتي ألزم القانون شركات التأمين المباشرة المحلية بإسنادها إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين.

الهدف من البحث: يتلخص اساساً في ايضاح مشاكل إعادة التأمين الخاصة بالنشاط التأميني في جمهورية مصر العربية سواء الإلزامي أو غير الإلزامي محلياً أو خارجي واقترح حلول لهذه المشاكل. وقد توصل الباحث إلى عدة اقتراحات تمثلت في:

1/ بالنسبة لتنظيم علاقة أسواق التأمين في الدول النامية ومن بينها مصر وعلاقتها بأسواق إعادة التأمين العالمية يقترح أن تبدأ تحديد مقدار حاجتها إلى إعادة التأمين بالخارج بعد استفاد الطاقة الاستيعابية المحلية والاقليمية ثم إختيار أنسب أسواق إعادة التأمين من حيث الشروط والمزايا للتعامل معها.

2/ تدعيم المقدره الاستيعابية لسوق التأمين وإعادة التأمين المحلي. يقترح الباحث زيادة المحتفظ به في فروع التأمين المختلفة. ويجب العمل على زيادة المحتفظ به محلياً من اقساط التأمين المباشر وذلك بما يتمشى مع الطاقة الاستيعابية للسوق المحلي، ولأمكان تحقيق هذا الهدف يري الباحث في هذا المجال أن تقوم كل شركة من الشركات المحلية بعرض ما يزيد عن حدود احتفاظها مع الشركة الشقيقة بالسوق المصري لكي تحصل كل شركة من الشركات المصرية على ما تستطيع قبوله من حصص منها، وذلك قبل عرض الحصص على معيدي التأمين بالخارج.

3/ يوصي الباحث باهمية تدعيم التعاون بين شركات التأمين وإعادة التأمين المحلية وبين الهيئات الإقليمية والمجمعات التأمينية بالخارج، وخاصة العربية والإفريقية والآسيوية.

المحور الاول: مفهوم وأهداف وأهمية إعادة التأمين

اولاً: مفهوم إعادة التأمين:

عرف البعض إعادة التأمين: بأنها عملية دولية تهدف إلى تجزئة المخاطر التي يضمنها المؤمن وتوزيعها على مؤمنين آخرين في دول مختلفة بهدف نقل كل أو بعض هذه الأخطار التي التزم بضمانها في مواجهة المؤمن لهم.

كذلك عرفت إعادة التأمين بأنها: قيام شركة التأمين بقبول الأخطار ذات المبالغ الكبيرة ومن ثم توزيع هذا الخطر بإعادة جزء أو أجزاء منه لدي شركات تأمين أخرى تقوم بالمشاركة بالجزء المخصص لها في تحمل الأخطار بحدود الأجزاء التي تقبلها وذلك مقابل دفع عمولة متفق عليها للشركة الأولى وبالجزء المعاد تأمينه تعمل الشركة الأولى بهذه الحالة عمل التأمين بالوكالة علي أن تبقى مسئولة مسئولية مباشرة أمام العميل (احمد جاد الرحمن د.ت).

3/ إعادة التأمين هي نوع من الحماية والتسهيلات لعمليات التأمين المختلفة والتي تقوم بها الشركات المباشرة ويكون الغرض منها تنمية محفظة التأمين أي أنها وسيلة لتوسيع الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين المباشر في مجال قبول الأخطار وتجميعها وأسلوب لدعم توسعها الاقتصادي (سعد السعيد، 1982). وبالرجوع إلى التعريفات السابقة نجد أنها جميعاً تتفق في النواحي الآتية:

(1) أنها سياسة لنقل جزء من الخطر من المؤمن المباشر إلى معيد التأمين.

(2) إن إعادة التأمين لا تختلف في مفهومها عن مفهوم التأمين.

ونرى أنه يمكن أن نعرف إعادة التأمين بأنها " عقد يلتزم بمقتضاه معيد التأمين أن يساهم في دفع قيمة التعويضات مع المؤمن المباشر وفقاً لاتفاقية إعادة التأمين المبرمة في مقابل قيام المؤمن المباشر بالتنازل عن جزء من أقساط التأمين "

ثانياً: أهمية إعادة التأمين:- (نور الدائم فقيري، 2008م)

لقد برزت أهمية إعادة التأمين في الآتي:-

1/ زيادة الطاقة الاستيعابية:

إن الطاقة الاستيعابية هي الحد الأقصى للمبلغ الذي تستطيع شركة التأمين أو إعادة التأمين الاكتتاب فيه ودون تعرض هامش ملاعتها للخطر، حيث تضطر شركة التأمين في كثير من الاحيان قبول تامينات تفوق قيمتها الحد الأقصى لطاقة الشركة الاستيعابية، ولذلك تلجأ شركات التأمين إلى إعادة التأمين لزيادة طاقتها الاستيعابية فتقبل الأخطار الكبيرة الحجم وهي مطمئنة لان معيد التأمين سيقبل إعادة تأمين ما يزيد عن طاقتها.

2/ التوازن والاستقرار:- (احمد شكري، د.ت)

يعتبر التوازن والاستقرار أو تقادي آثار التقلبات في معدلات الخسائر من القواعد المميزة لإعادة التأمين، فالمؤمن له لا يعرف هل أو متى سيتعرض لخسارة وكذلك المؤمن وكلاهما لا يعلمان أيضاً بكلفة الخسارة إن حدثت، ولكن من خلال إعادة التأمين يستطيع المؤمن المباشر إرساء توازن في تقلبات معدلات الخسائر من خلال توزيع الأخطار على مجموعة ضخمة من المجمعات التأمينية عن طريق إعادة التأمين.

3/ توزيع الخطر: (احمد قمحاوي، 2005)

التأمين هو آلية لتوزيع الخطر حيث يتم توزيع خطر حامل الوثيقة (المؤمن له) على جميع حملة الوثائق الآخرين الذين قاموا بشراء نفس الوثيقة، وتواصل إعادة التأمين هذه العملية بتوزيع الخطر على عدد أكبر عن طريق مشاركة معيدي التأمين من مختلف أنحاء العالم ، وعندما تحدث خسارة كبيرة سيستلم المؤمن له مقابل خسارته هذه ومن ثم يقوم المؤمن نفسه بمطالبة معيدي التأمين في وقت واحد، وفي حالة مطالبات إعادة التأمين يقوم جميع معيدي التأمين بدفع جزء منها وبهذا يتم توزيع الخطر بصورة فعلية عن طريق إعادة التأمين وبها يستفيد المؤمن المباشر من الحماية المالية بنفس الطريقة التي يستفيد بها المؤمن لهم عند شراءهم لوثيقة التأمين (محمد توفيق ، جمال واصف د.ت).

ثالثاً: أهداف إعادة التأمين:

أن إعادة التأمين تحقق مجموعة من الأهداف أهمها:

- 1/ تمكين الشركة المستفيدة من المنافسة داخل السوق الذي تعمل فيه على سعة كبيرة من الأخطار.
- 2/ لحماية صافي احتفاظ الشركة المسندة من الآتي:-
 - أ/ من الخطر المنفرد باتفاقية نسبية أو زيادة الخسارة للخطر.
 - ب/ من الأخطار المتركمة المتشابهة الناتجة عن خطر واحد مؤمن منه.
 - ج/ من التعويضات الصغيرة التي تنهك صافي الأقساط المحتفظ بها (نور الدائم فقيرى، 2008). وعموماً نجد أن ماتقدم ذكره من أسباب وأهداف يعد من وظائف إعادة التأمين بالإضافة إلي النواحي التالية:-
- 1/ تقوم شركات إعادة التأمين بتقديم المساعدات الفنية لشركات التأمين المباشر، وذلك بتدريب كوادرها على أداء أعمال التأمين الفنية بكفاءة مما يعكس على عمليات الإكتتاب والتسعير والتسويق.
- 2/ تلعب شركات إعادة التأمين دوراً هاماً لشركات التأمين المباشر بمانئ الدور الذي يلعبه البنك المركزي مع البنوك المحلية، أي دور تمويلي في بعض الأوقات وخصوصاً بالنسبة لشركات التأمين المباشر الصغيرة والجديدة (أحمد قمحاوي، 2005).
- 3/ تؤدي إعادة التأمين نوع من الرقابة على كل من معدلات الخسارة ومعدلات المصروفات. (أحمد شكرى).

رابعاً: طرق إعادة التأمين

- لإعادة التأمين طرق معينة ومتعارف عليها ومن هذه الطرق (جمال عبدالرسول، 1992م)
- 1- إعادة التأمين الاختيارية : أقدم أنواع إعادة التأمين وفي ظل هذه الطريقة يكون للشركة الحرية في تحديد الأخطار والمبالغ التي تحتفظ بها وتلك التي تعيد تأمينها لكل خطر على حده.
 - 2- إعادة التأمين الاتفاقية وتنقسم إلى قسمين: (جمال عبد الرسول 1992).
 - أ- الطريقة النسبية : بموجب هذه الطريقة تحدد شركة التأمين احتفاظها من مبلغ التأمين وتقوم بعرض باقي المبلغ على معيدي التأمين وعند انتهاء توزيع المبلغ الإجمالي يتم تحديد حصة معيد التأمين بنسبة مقبولة من مبلغ التأمين إلى إجمالي المبلغ ويتم اقتسام القسط والتعويض بين شركة التأمين ومعيدي التأمين بذات النسبة. (P T A- AFRO -1998). وتنقسم التغطيات التي توفرها اتفاقيات إعادة التأمين النسبية إلى نوعين رئيسيين:

اتفاقية المشاركة: يقصد باتفاقية الحصص النسبية Quota share أن يتعهد المؤمن الأصلي أن يتنازل إلى معيد التأمين عن نسبة محددة في التعاقد من كل خطر يكتتب فيه المؤمن، ويصير هذا التنازل على أساس نفس سعر التأمين والشروط والاتفاقيات التي تم على أساسها التعاقد الأصلي بين المؤمن والمؤمن له. (احمد ملحم، 2003)

اتفاقية الفائض: يقصد باتفاقية الفائض ال Surplus أن تقوم الشركة المباشرة بتحديد احتفاظها من كل خطر بمبلغ محدد (خط) ويوافق معيد التأمين على قبول المبلغ الزائد من كل إلى عدد من الخطوط متفق عليه. ويتم تحديد الحد الأقصى للاتفاقيات بأضعاف من هذا الخط يعد من الخطوط حسب توقع شركة التأمين للحد الأقصى لمبلغ الخطر الممكن أن يعرض عليها. (رؤوف حلیم، 1960).

ب- الطريقة اللانسيبة: وهي أحدث ظهوراً من الاتفاقيات النسبية ولا تقوم على أساس نسبي في توزيع المسؤوليات والاقساط بل تعتمد على توزيع الخسائر بين الشركة المسندة ومعيدي التأمين ويمثل هذا النوع تطوراً كبيراً في إعادة التأمين وتأخذ شكلين مختلفين:

اتفاقية زيادة الخسارة: طريقة إعادة التأمين على أساس تجاوز الخسارة تسمح بالاستفادة منها في كثير من فروع التأمين نظراً لاحتمال التراكم بالنسبة للحادث الواحد أو الخطر الواحد (محمد توفيق ، جمال واصف).
اتفاقية وقف الخسارة: تغطي الشركة المسندة أو المباشرة لدي معيد التأمين ما يزيد به معدل التعويضات خلال فترة الاتفاقية (سنة) عن نسبة معينة من إجمالي الاقساط الصافية، ويتحمل المعيد إلى حد معين يحدده في الاتفاقية ما زاد عن هذا الحد تتحمله الشركة المسندة (مقال عيسى، د - ت)

المحور الثاني: مفهوم وأهمية التأمين البحري:

أولاً: مفهوم التأمين البحري

التأمين البحري كما يعرفه (ريبير) عقد بمقتضاه يقبل شخص (المؤمن) أن يعوض شخصاً آخر (المستأمن) عن ضرر يتحمله بمكاسبه رسالة بحرية ويتمثل في خسارة حقيقية في قيمة الشيء، وذلك مقابل قسط وفي حدود مبلغ معين لا يمكن أن يتجاوز قيمة الأشياء الهالكة. (سلامة عبد الله وعصام الدين عمر، 1981) أما (بونكاز) فيعرفه بأنه (عقد بموجبه يتعهد شخص "المؤمن" في مواجهة آخر "المستأمن" مقابل مبلغ معين يسمى "القسط" بأن يعرض الأضرار التي تصيب ذمة المستأمن نتيجة تحقق خطر من الأخطار البحرية. فهو ضمان للأشياء ضد الأخطار البحرية التي تعتبر بحق الطابع المميز للتأمين البحري. ويلاحظ على تعريف (بونكاز) أنه يجعل الخطر البحري أساس التأمين البحري. أما (دي سمي) فيعرف التأمين البحري بأنه "عملية يعد بموجبها أحد الأطراف "المؤمن" الطرف الآخر "المستأمن" بأنه يقدم له مقابل أداء يسمى القسط عوضاً مالياً له أو للغير عندما يتحقق خطر من الأخطار التي تعتبر عمليات الملاحة أو النقل البحري سبباً أو مناسبة أو مكاناً لها (سامي عفيفي، 1988). فنقول: إن التأمين البحري هو عقد يتعهد المؤمن بمقتضاه ومقابل أداء قسط من المستأمن، بتعويض الأخير أو شخص له مصلحة في محل التأمين "سفينة - أجرة- أو بضاعة" عن الأضرار التي تحدث نتيجة تحقق أخطار بحرية محددة خلال مدة أو رحلة معينة.

ثانياً: أهمية التأمين البحري

1. التعويض عن الخسائر المالية الضخمة التي قد لا تستطيع التأمين البحري تحملها خاصة بعد ظهور الناقلات العملاقة.
2. يعد التأمين البحري من أهم الضمانات التي تطلبها البنوك التجارية قبل قبول تمويل عمليات التجارة الدولية بالنسبة للمصدرين والمستوردين، فقبل قبول خصم الكمبيالات تطلب البنوك تقديم وثيقة تأمين بحري على البضائع بالإضافة إلى المستندات الأخرى (فاتورة البيع وإذن التصدير وسند الشحن) وتقديم وثيقة التأمين البحري يمكن للبنك أن يقبل خصم الكمبيالات المسحوبة على المستورد دون انتظار لوصول البضاعة سالمة حيث أن هذا الأمر قد يستغرق مدة قد تطول لعدة أسابيع أو شهور مما يؤدي إلى تعطيل رؤوس أموال المصدرين ولا شك أن توفير هذا النوع من الطمأنينة وتقديم هذه التسهيلات بموجب وثيقة التأمين البحري له أثر واضح في ازدهار التجارة الدولية. (ابراهيم على، 2009)
3. بصفة عامة، فإن قيام هيئات التأمين بسداد التعويض النقدي عن الخسائر المادية الناتجة عن تحقق الأخطار البحرية له أثر كبير في تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الدخول في صفقات تجارية دولية، مما يساعد على زيادة واتساع نطاق التبادل التجاري بين الدول المختلفة (مختار الهانس و ابراهيم حمودة ، 2000).

المحور الثالث: الدراسة الميدانية:

أ/ بيانات التأمين البحري في سوق التأمين السوداني

جدول 1: مقارنة إجمالي أقساط إعادة التأمين البحري إلى إجمالي أقساط التأمين البحري للفترة من 2004

- 2013م (المبالغ بالآلاف الجنيهات)

العام	إجمالي أقساط إعادة التأمين البحري	إجمالي أقساط التأمين البحري	نسبة الإعادة %
2004	17,862,310	31,101,970	57%
2005	28,402,810	47,640,960	60%
2006	31,778,378	54,991,470	57.8%
2007	21,596,756	35,760,122	60.4%
2008	19,878,788	43,274,377	46%
2009	18,355,970	46,645,436	39.4%
2010	33,709,934	60,446,400	55.8%
2011	43,300,936	70,037,386	60.8%
2012	55,472,690	87,299,231	63.5%
2013	59,541,368	103,778,060	57%
الإجمالي	329,899,940	580,975,412	57%

المصدر: اعداد الباحث من تقارير هيئة الرقابة على التأمين

من الجدول رقم (1) أعلاه نلاحظ أن نسبة الإعادة للتأمين البحري متأرجح زيادة ونقصان بين 39.4% إلى 63.5% حيث بلغت 57% في العام 2004م ثم ارتفعت إلى 60% في العام 2005م ثم انخفضت إلى 57.8% في العام 2006م وفي العام 2007م ارتفعت إلى 60.4% ثم نقصت إلى 46% في العام 2008م ثم انخفضت جداً إلى 39.4% في العام 2009م وهي أقل نسبة ثم ارتفعت إلى 55.8% في العام 2010م

و60.8% في العام 2011م ونسبة 63.5% في العام 2012م وهي أعلى نسبة للسنوات محل الدراسة ثم نقصن إلى 57% في العام 2013م.

أما متوسط نسبة الإعادة للعشرة سنوات محل الدراسة فقد كانت نسبة 57% وهذا يشير إلى زيادة نسبة أفساط إعادة التأمين البحري إلى نسبة إجمالي أفساط التأمين البحري لدى شركات التأمين السودانية محل الدراسة.

ب/ تحليل بيانات الاستبيان:

بيانات الدراسة اعتمدت على المصادر الأولية واشتملت على جمع البيانات بواسطة الاستبانة، كما تم تحكيم الاستبانة بواسطة أكاديميين ومهنيين متخصصين، ومن ثم وزعت على مجتمع الدراسة.

تم توزيع اداة الدراسة على مجتمع الدراسة بشكل مباشر، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة عدد(110) استبانة المسترجعة منها عدد(100) استبانة، فوجد المؤلف منها(10) استبانة تم استبعادها لأنها غير صالحة لغايات التحليل، ولهذا تم اعتماد ما مجموعة (100) استبانة للتحليل بنسبة 90% من الاستبانات الموزعة وهي نسبة مقبولة في العرف الاحصائي. وهذه النسبة تمثل عينة الدراسة من حجم مجتمع الدراسة.

توزيع أداة الدراسة:

جدول 2: توزيع أداة جمع البيانات

الاستبانات	الموزعة	المسترجعة	المستبعدة
العدد	110	100	10
النسبة	100.00%	90%	10%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2014م

قام الباحث بتحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية statistical package for social sciences اختصاراً (spss) استخدمت الدراسة في التحليل منهجية التحليل الوصفي لتحديد الخصائص العامة من حيث العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، وسنوات الخبرة، وقد تم ذلك في صورة جداول تكرارية ورسومات بيانية.

اختبار فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص تقييم إعادة التأمين في شركات التأمين السودانية بالتطبيق على فرع التأمين البحري بضائع (للفترة من 2004-2013م)، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة " أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لا أوافق"، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة " لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

الفرضية الأولى: ضعف الخبرات الفنية في شركات التأمين السودانية أدى لزيادة أقساط إعادة التأمين البحري ولهذا أثر سالب على أداء شركات التأمين " : ولاختبار هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة، ومن ثم على العبارات مجتمعة وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول 3: الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تعتبر الخبرة الفنية لموظفي شركات التأمين عاملاً مؤثراً في تحديد الاحتفاظ لدى شركات التأمين	5	أوافق بشدة
2	الممارسة المهنية السليمة تؤدي إلى التوازن في نسبة أقساط إعادة التأمين بالشركات	5	أوافق بشدة
3	وضع الاسعار غير المناسبة يؤدي إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات	5	أوافق بشدة
4	ارتفاع نسبة العمولات في التأمين البحري أدى إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات	5	أوافق بشدة
5	عدم وضع التحمل المناسب في الأخطار البحرية يقود إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات	5	أوافق بشدة
6	عدم المهنية المتمثلة في المنافسة الضارة في قبول الأخطار لدى شركات التأمين السودانية يؤدي إلى زيادة أقساط إعادة التأمين	5	أوافق بشدة
7	ضعف الخبرات الفنية والمنافسة الضارة أدى إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات	5	أوافق بشدة
8	زيادة الخبرة الفنية تسهم في اختيار الاتفاقيات المناسبة.	5	أوافق بشدة
	جميع العبارات	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول رقم (3) ما يلي:

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تعتبر الخبرة الفنية لموظفي شركات التأمين عاملاً مؤثراً في تحديد الاحتفاظ لدى شركات التأمين.
2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن الممارسة المهنية السليمة تؤدي إلى التوازن في نسبة أقساط إعادة التأمين بالشركات.
3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن وضع الاسعار غير المناسبة يؤدي إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات.
4. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن ارتفاع نسبة العمولات في التأمين البحري أدى إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات.
5. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن عدم وضع التحمل المناسب في الأخطار البحرية يقود

- إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات.
6. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن عدم المهنية المتمثلة في المنافسة الضارة في قبول الأخطار لدي شركات التأمين السودانية يؤدي إلى زيادة أقساط إعادة التأمين.
7. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن ضعف الخبرات الفنية والمنافسة الضارة أدت إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات.
8. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن زيادة الخبرة الفنية تسهم في اختيار الاتفاقيات المناسبة.
9. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، واختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير المتأكدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (4) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول 4: نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تعتبر الخبرة الفنية لموظفي شركات التأمين عاملاً مؤثراً في تحديد الاحتفاظ لدى شركات التأمين	4	91.10
2	الممارسة المهنية السليمة تؤدي إلى التوازن في نسبة أقساط إعادة التأمين بالشركات	4	92.88
3	وضع الاسعار غير المناسبة يؤدي إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات	4	75.20
4	ارتفاع نسبة العمولات في التأمين البحري أدت إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات	4	24.20
5	عدم وضع التحمل المناسب في الأخطار البحرية يقود إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات	4	46.10
6	عدم المهنية المتمثلة في المنافسة الضارة في قبول الأخطار لدي شركات التأمين السودانية يؤدي إلى زيادة أقساط إعادة التأمين	4	67.70
7	ضعف الخبرات الفنية والمنافسة الضارة أدت إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات	4	45.70
8	زيادة الخبرة الفنية تسهم في اختيار الاتفاقيات المناسبة.	4	98.64

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (90.10) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) وباللغة (13.28)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح

- الموافقين بشدة على أن تعتبر الخبرة الفنية لموظفي شركات التأمين عاملاً مؤثراً في تحديد الاحتفاظ لدى شركات التأمين.
2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (92.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الممارسة المهنية السليمة تؤدي إلى التوازن في نسبة أقساط إعادة التأمين بالشركات.
3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (75.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن وضع الاسعار غير المناسبة يؤدي إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات.
4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (24.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن ارتفاع نسبة العمولات في التأمين البحري أدى إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات.
5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (46.10) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن عدم وضع التحمل المناسب في الأخطار البحرية يقود إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات.
6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (67.70) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن عدم المهنية المتمثلة في المنافسة الضارة في قبول الأخطار لدي شركات التأمين السودانية يؤدي إلى زيادة أقساط إعادة التأمين.
7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (45.70) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي

الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن ضعف الخبرات الفنية والمنافسة الضارة أدى إلى زيادة أقساط إعادة التأمين بالشركات.

8. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (98.94) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن زيادة الخبرة الفنية تسهم في اختيار الاتفاقيات المناسبة.

ولاختبار الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (8) عبارات وعلى كل منها هناك (100) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (800) إجابةً. ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (5) أدناه:

جدول 5: التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	351	43.9%
أوافق	261	32.6%
محايد	57	7.1%
لا أوافق	109	13.6%
لا أوافق بشدة	22	2.8%
المجموع	800	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول رقم (5) أن عينة الدراسة تضمنت على (351) إجابةً وبنسبة (43.9%) موافقةً بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و (261) إجابةً وبنسبة (32.6%) موافقة، و (57) إجابةً وبنسبة (7.1%) محايدة، و (109) إجابةً وبنسبة (13.6%) غير موافقة على ذلك، و (22) إجابةً وبنسبة (2.8%) غير موافقة بشدة على ذلك. وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (493.35) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (4)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " ضعف الخبرات الفنية في شركات التأمين السودانية أدى لزيادة أقساط إعادة التأمين البحري ولهذا أثر سالب على أداء شركات التأمين " قد قبلت.

الفرضية الثانية" اختيار وتصميم إتفاقية إعادة التأمين المناسبة يقلل من حجم أقساط إعادة التأمين البحري وبالتالي يؤثر إيجاباً على أداء شركات التأمين السودانية " :ولاختبار هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول 6: الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	سعة إتفاقيات إعادة التأمين البحري اكبر من حجم سوق التأمين البحري السوداني	5	أوافق بشدة
2	مساهمة معيدي التأمين في مطالبات التأمين البحري ضعيفه مقارنة بسعة إتفاقيات إعادة التأمين البحري	5	أوافق بشدة
3	عدم اختيار وتصميم الإتفاقيات المناسبة لإعادة التأمين البحري يؤدي إلى زيادة أقساط الإعادة	5	أوافق بشدة
4	معظم شركات التأمين السودانية تعمل على تجديد إتفاقياتها السابقة دون تعديل يذكر لفرع التأمين البحري	5	أوافق بشدة
5	عمليات تبادل الإعادة الاختيارية قليلة في فرع التأمين البحري	5	أوافق بشدة
6	عدم إدراك بعض شركات التأمين باهمية الإتفاقيات المناسبة للتأمين البحري زاد من أقساط الإعادة	5	أوافق بشدة
7	ضعف تبادل الإعادة الاختيارية أدى إلى زيادة أقساط إعادة التأمين البحري	5	أوافق بشدة
8	نوع إتفاقية إعادة التأمين البحري تؤثر في حجم أقساط الإعادة بشركات التأمين	5	أوافق بشدة
9	شروط إتفاقية إعادة التأمين البحري تؤثر في حجم أقساط الإعادة بشركات التأمين السودانية.	5	أوافق بشدة
	جميع العبارات	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول رقم (6) ما يلي:

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن سعة إتفاقيات إعادة التأمين البحري اكبر من حجم سوق التأمين البحري السوداني.
2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن مساهمة معيدي التأمين في مطالبات التأمين البحري ضعيفه مقارنة بسعة إتفاقيات إعادة التأمين البحري.
3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية

- أفراد العينة موافقين بشدة على أن عدم اختيار وتصميم الاتفاقيات المناسبة لإعادة التأمين البحري يؤدي إلى زيادة أقساط الإعادة.
4. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن معظم شركات التأمين السودانية تعمل على تجديد اتفاقياتها السابقة دون تعديل يذكر لفرع التأمين البحري.
5. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن عمليات تبادل الإعادة الاختيارية قليلة في فرع التأمين البحري.
6. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن عدم إدراك بعض شركات التأمين باهمية الاتفاقيات المناسبة للتأمين البحري زاد من أقساط الإعادة.
7. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن ضعف تبادل الإعادة الاختيارية أدى إلى زيادة أقساط إعادة التأمين البحري.
8. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن نوع اتفاقية إعادة التأمين البحري تؤثر في حجم أقساط الإعادة بشركات التأمين.
9. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن شروط اتفاقية إعادة التأمين البحري تؤثر في حجم أقساط الإعادة بشركات التأمين السودانية.
10. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.
- إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير المتأكدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، والجدول رقم (7) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول 7: نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	سعة اتفاقيات إعادة التأمين البحري أكبر من حجم سوق التأمين البحري السوداني	4	26.80
2	مساهمة معيدي التأمين في مطالبات التأمين البحري ضعيفة مقارنة بسعة اتفاقيات إعادة التأمين البحري	4	29.40

34.00	4	عدم اختيار وتصميم الاتفاقيات المناسبة لإعادة التأمين البحري يؤدي إلى زيادة أقساط الإعادة	3
24.40	4	معظم شركات التأمين السودانية تعمل على تجديد اتفاقياتها السابقة دون تعديل يذكر لفرع التأمين البحري	4
53.20	4	عمليات تبادل الإعادة الاختيارية قليلة في فرع التأمين البحري	5
40.50	4	عدم إدراك بعض شركات التأمين بأهمية الاتفاقيات المناسبة للتأمين البحري زاد من أقساط الإعادة	6
51.60	4	ضعف تبادل الإعادة الاختيارية أدى إلى زيادة أقساط إعادة التأمين البحري	7
94.60	4	نوع اتفاقية إعادة التأمين البحري تؤثر في حجم أقساط الإعادة بشركات التأمين	8
70.30	4	شروط اتفاقية إعادة التأمين البحري تؤثر في حجم أقساط الإعادة بشركات التأمين السودانية.	9

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبرة الأولى (26.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن سعة اتفاقيات إعادة التأمين البحري أكبر من حجم سوق التأمين البحري السوداني.
2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبرة الثانية (29.40) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن مساهمة معيدي التأمين في مطالبات التأمين البحري ضئيفة مقارنة بسعة اتفاقيات إعادة التأمين البحري.
3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبرة الثالثة (34.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن عدم اختيار وتصميم الاتفاقيات المناسبة لإعادة التأمين البحري يؤدي إلى زيادة أقساط الإعادة.
4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين حول ما جاء بالعبرة الرابعة (24.40) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن معظم شركات التأمين السودانية تعمل على تجديد اتفاقياتها السابقة دون تعديل يذكر لفرع التأمين البحري.

5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (53.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن عمليات تبادل الإعادة الاختيارية قليلة في فرع التأمين البحري.
6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (40.50) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن عدم إدراك بعض شركات التأمين باهمية الاتفاقيات المناسبة للتأمين البحري زاد من أفساط الاعادة.
7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (51.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن ضعف تبادل الإعادة الاختيارية أدى إلى زيادة أفساط إعادة التأمين البحري.
8. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (94.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن نوع اتفاقية إعادة التأمين البحري تؤثر في حجم أفساط الإعادة بشركات التأمين.
9. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة التاسعة (70.30) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن شروط اتفاقية إعادة التأمين البحري تؤثر في حجم أفساط الإعادة بشركات التأمين السودانية.
- مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثانية عددها (9) عبارات وعلى كل منها هناك (100) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (900) إجابةً. ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (8) أدناه:

جدول 8: التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	355	39.4%
أوافق	216	24.0%
محايد	131	14.6%
لا أوافق	161	17.9%
لا أوافق بشدة	37	4.1%
المجموع	900	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول رقم (8) أن عينة الدراسة تضمنت على (355) إجابةً وبنسبة (39.4%) موافقةً بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و (216) إجابةً وبنسبة (24.0%) موافقةً، و (131) إجابةً وبنسبة (14.6%) محايدة، و (161) إجابةً وبنسبة (17.9%) غير موافقة على ذلك، و (37) إجابةً وبنسبة (4.1%) غير موافقة بشدة على ذلك. وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (306.289) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (7) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " اختيار وتصميم إتفاقية إعادة التأمين المناسبة يقلل من حجم أقساط إعادة التأمين البحري وبالتالي يؤثر إيجاباً على أداء شركات التأمين السودانية " قد قبلت.

النتائج

1. إتضح من الدراسة أن ضعف الخبرات الفنية لدى العاملين في شركات التأمين السودانية أدت لزيادة أقساط إعادة التأمين البحري.
2. اكدت الدراسة أن عدم اختيار وتصميم الاتفاقيات غير المناسبة لفرع التأمين البحري ساهم في زيادة أقساط الإعادة.

التوصيات:

1. ضرورة مراجعة اتفاقيات إعادة التأمين البحري والتقليل من اتفاقيات المشاركة والفائض والتركيز على اتفاقيات تجاوز الخسارة.
2. على شركات التأمين الاهتمام بزيادة الدورات التدريبية للعاملين في الاقسام الفنية وخاصة أقسام الإعادة.

المراجع:

1. أحمد سالم ملحم، (2003) إعادة التأمين وتطبيقاته في شركات التأمين الإسلامي ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن

2. أحمد شكري الحكيم، (د.ت.ن)التأمين وإعادة التأمين في اقتصاديات الدول النامية ، مكتبة الانجلو المصرية.
3. أحمد عبد الله قمحاوي أباطة،(2005) مدخل لمفهوم الأخطار وأساسيات التأمين والضمان، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية.
4. أحمد جاد عبدالرحمن،(د.ت.ن) ،المبادئ الأساسية للتأمين وإعادة التأمين ، القاهرة.
5. جمال عبد الرسول غانم (1992)، إختيار الطريقة المناسبة لإعادة التأمين ، مجلة التأمين العربي يوليو .
6. رؤوف حليم مقار (1960)،.، إعادة التأمين وتطبيقاتها العملية، القاهرة ، الناشر الاتحاد العام العربي للتأمين،
7. سعد السعيد عبد الرازق، (1982) اقتصاديات إعادة التأمين ، القاهرة (د.ن).
8. محمد توفيق البلقيني ، جمال واصف (د - ن ت) ، مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، جمهورية مصر .
- 9.PTA, Afro- Asian and Lsi-(1998)Reinsurance seminar- Khartoum.
10. نور الدائم مختار عثمان فقيري ، (2008) إعادة التأمين الجزء الثاني ، الخرطوم ، مطبعة جامعة الخرطوم.
- 11.مقال عيسى مقطش(د ت) ،إعادة التأمين الجزء الثالث، الأردن ، الناشر جمعية البنوك في الأردن.
12. سامي عفيفي حاتم(1988)، التأمين الدولي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية
13. سلامة عبد الله وعصام الدين عمر،(1981) التأمين البحري أصوله العلمية والعملية، (ط.2)، القاهرة، دار النهضة العربية.
14. إبراهيم علي عبد الله،(2009) التأمين التجاري، الإسكندرية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر.
15. مختار الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة،(2000) مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- 16.مجنتى هاشم رمضان ، (2010م) أثر إعادة التأمين على الاقتصاد القومي، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة النيلين، .
- 17.الطيب ابراهيم سبيل، (2005م) الأثر الاقتصادي لتفاقيات تجاوز الخسارة ، دراسة تطبيقية على سوق التأمين السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة امدرمان الاسلامية ، الخرطوم .
- 18.حسن زكي حامد ، (1974م) إعادة التأمين بشركات التأمين المباشر في جمهورية مصر العربية، القاهرة
- 19.محمد محمد محمد عطا، (2004م) تقييم سياسات إعادة التأمين الخارجي لسوق التأمين المصري بالتطبيق على تأمين الحريق، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة جنوب الوادي ، المجلد الثاني عشر ، العدد الأول ، يونيو .
- 20.تقارير هيئة الرقابة على التأمين للأعوام من 2004 — 2013م